

النتائج الإقليمية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مؤشر مكافحة الفساد
في قطاع الدفاع



2015

AUTHORS: Tehmina Abbas, Eva Anderson, Katherine Dixon, Emily Knowles, Gavin Raymond, Leah Wawro

CONTRIBUTORS: Saif A. Alhaddi, Alam Bachari Saleh, Jeff Chalifoux, Ryan Craig, Omar El-Nahry, Dr Dalia Ghanem-Yazbeck, Richard Le Vay, Reinoud Leenders, John Lubbock, Shana Marshall, Middle East Consultancy Services, Omid Mojabi, Tabassum Rasheed, Emma Scott, Sean L. Yom, Saif A. Alhaddi. Some contributors have chosen to remain anonymous.

DESIGN: Ivo Jongejan, SVI Design, Rational International, Arabic version by Omar Hamama

© 2015 Transparency International UK. All rights reserved. Reproduction in whole or in parts is permitted, providing that full credit is given to Transparency International UK (TI-UK) and provided that any such reproduction, in whole or in parts, is not sold or incorporated in works that are sold. Written permission must be sought from Transparency International UK if any such reproduction would adapt or modify the original content.

Published October 2015

ISBN: 978-1-910778-03-6

Printed on 100% recycled paper.

Every effort has been made to verify the accuracy of the information contained in this report. All information was believed to be correct as of October 2015. Nevertheless, Transparency International UK cannot accept responsibility for the consequences of its use for other purposes or in other contexts.

Transparency International UK's registered UK charity number is 1112842.

THANKS

Transparency International Defence & Security would like to thank all the governments and individuals who have encouraged us to do this study and those who engaged with us throughout the process.

Transparency International Defence & Security would like to thank the Netherlands Ministry of Foreign Affairs for their generous support. The views expressed do not reflect the Netherlands government's official policies.

Transparency International Defence & Security would like to thank the UK Department for International Development (DFID) for their generous support. This material has been funded by UK aid from the UK government. The views expressed do not reflect the UK government's official policies.

حول المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع

وجود وفعالية الضوابط (GI) يقيّم المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع الحكومة المؤسسية وغير الرسمية لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن وإنفاذ تلك الضوابط. يجمع فريق الخبراء لدينا الأدلة من مجموعة واسعة من المصادر والشخصيات التي يقابلها عبر 77 مؤشراً لتزويد الحكومات بتقييم مفضل لسلامة مؤسسات الدفاع لديها

ينشر هذا التقرير تصنيف مستوى المخاطر للبلدان المختلفة بناءً على البيانات المتوفرة لدينا، كما يدرس الاتجاهات عبر مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتضمن التقرير 17 بلداً تم اختيارها من الدراسة وتمثل مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم يتم الانتهاء من التقييمات الخاصة بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وقت كتابة هذا التقرير، وسيتم نشرها في تقارير منفصلة في وقت لاحق

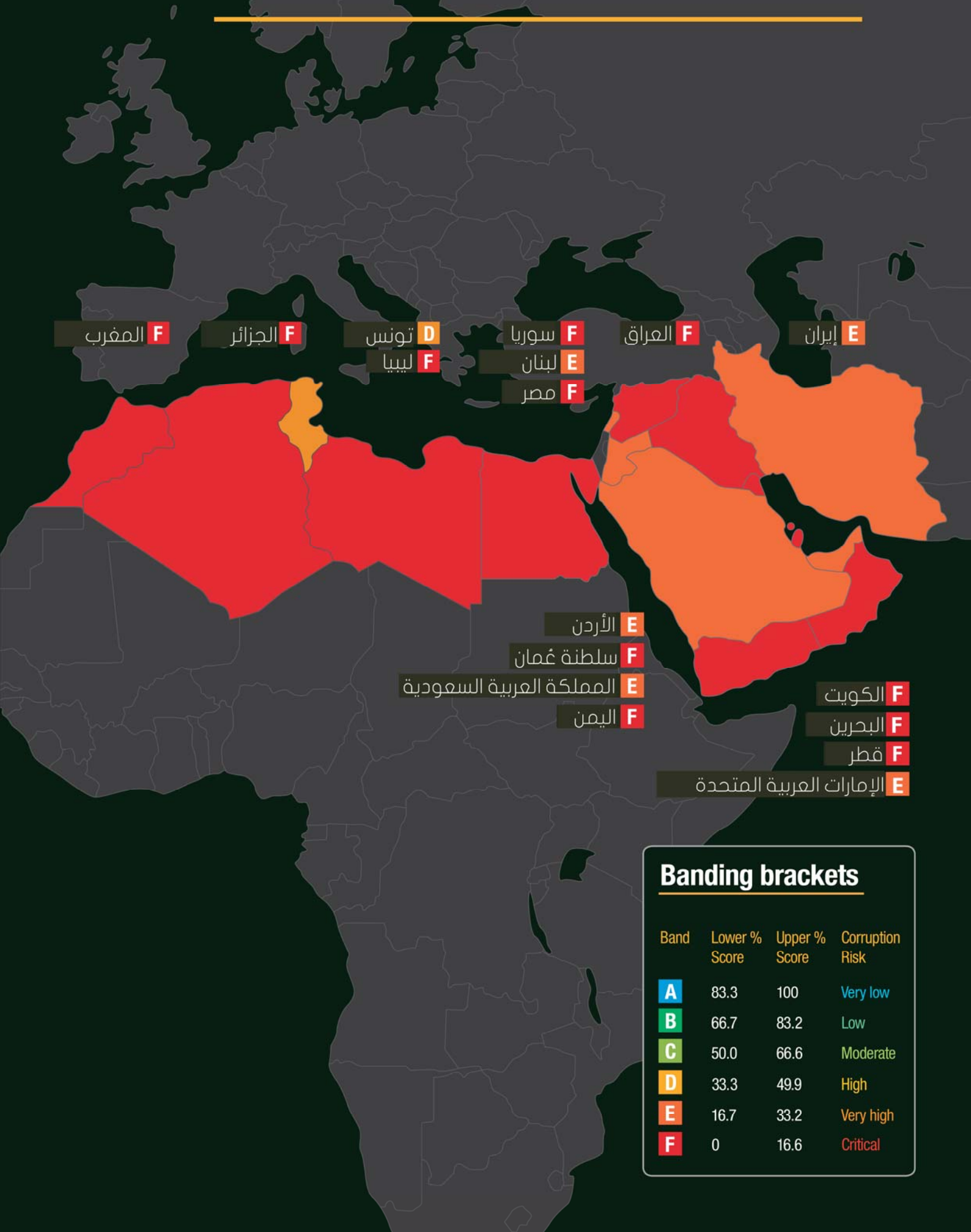
النتائج الإقليمية

تونس	D
الأردن	E
لبنان	E
الإمارات العربية المتحدة	E
إيران	E
المملكة العربية السعودية	E
الكويت	F
المغرب	F
العراق*	F
ليبيا	F
البحرين	F
سلطنة عُمان	F
سوريا*	F
الجزائر	F
مصر	F
قطر	F
اليمن*	F

* تم تقييمها أيضا في تقرير
برنامج الدفاع والأمن بمنظمة
(TI-DSP) الشفافية الدولية
عن الدول الهشة لعام 2015

تتوافر التقييمات الكاملة وقواعد
البيانات لكل قطر على الإنترنت
government.defenceindex.org

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



Banding brackets

Band	Lower % Score	Upper % Score	Corruption Risk
A	83.3	100	Very low
B	66.7	83.2	Low
C	50.0	66.6	Moderate
D	33.3	49.9	High
E	16.7	33.2	Very high
F	0	16.6	Critical

1. الشفافية في قطاع الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدداً من أسرع ميزانيات الدفاع نمواً في العالم، فضلاً عن العديد من الصراعات الكبرى. فقد أثار القتال في سوريا، واليمن، العراق أسئلة ملحة بشكل متزايد حول دور الإنفاق دون رقيب والتحويلات غير المشروعة للأسلحة في إذكاء الصراعات وإضعاف قدرات قوات الدفاع على الرد.

يؤدي الفساد في قطاع الدفاع إلى تآكل قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها الأساسي المتمثل في حماية مواطنيها. وهذا يجعل البلدان لا تمتلك قدرات عسكرية مناسبة، ولا تستطيع نشر استراتيجيات قوية، ولا يمكنها الاعتماد على كفاءة وولاء موظفيها. يهدف هذا التقرير إلى تحديد كيف تسهم مخاطر الفساد وانعدام المساءلة في هشاشة الحكومات وتبعات ذلك على آفاق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشير أبحاثنا إلى أنه رغم زيادة الإنفاق الدفاعي، لا يزال هناك نقص في التخطيط الواضح والشفاف والاستراتيجي لضمان أن الحكومات تستثمر بحكمة في أولويات الأمن القومي التي تخدم مصالح بلدانها. على النقيض من ذلك، يتحكم كبار المسؤولين في كثير من مؤسسات الدفاع في عمليات الشراء، ولا يخضعون لأي رقابة. وفي دول أخرى هناك دلائل على وجود هياكل أمنية مجهزة بشكل جيد ولكنها تفتقر إلى الشرعية العامة، مما يؤدي إلى مخاطر داخلية تهدد الاستقرار.

أسفرت النتائج عن ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً، الحكومات في المنطقة، حتى تلك التي لها جيوش تبدو قوية وجيدة التمويل، تعاني من نقاط ضعف كبيرة تتعلق بالفساد تجعلها أكثر هشاشة مما يبدو. هناك أدلة على أن العديد من ميزانيات الدفاع المتزايدة تُنفق بشكل غير صحيح بسبب الفساد، والمحسوبية،

وانعدام الشفافية، مما يترك القوات المسلحة بدون أفضل الأسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ مهامها، ويؤدي إلى الإخلال باحتياجات الأمن الاستراتيجي للبلد.

ثانياً، يُعد الفساد أداة تمكين قوية جداً للصراعات، إنه يغذي انتشار الأسلحة، والذي ييسره ضعف أنظمة الرقابة على الصادرات وتسلسل الجريمة المنظمة إلى القطاع الأمني.

ثالثاً، ثقة الشعب وما يتبعها من شرعية الدولة – والتي قد تكون أهم عوامل الأمن والاستقرار في أي بلد على المدى الطويل – تقل كثيراً نتيجة الفساد. لقد غذى الفساد الاضطرابات السياسية، والتطرف، وأدى إلى تشكيل مناخ لتكوّن الجماعات المتطرفة العنيفة.

ينبه بحثنا أيضاً الدول التي تصدّر القدرات الدفاعية المتطورة إلى المنطقة لكي تتوخي الحذر. مع قلة الضوابط والموازن المؤسسية، يصبح خطر انتشار الأسلحة على نحو متزايد في جميع أنحاء المنطقة مرتفعاً للغاية. إن تضافر ارتفاع واردات الأسلحة، وضعف الرقابة والضوابط على الاستراتيجيات والإنفاق، وانخفاض مستوى إشراك الجمهور هي أمور خطيرة تؤدي إلى تفاقم مخاطر الصراعات في المستقبل. وينبغي على حكومات المنطقة وحلفائهم الدوليين إعطاء الأولوية لإنشاء مؤسسات دفاع تخضع للمساءلة وتعمل بنزاهة لصالح شعوبها لتحقيق الأمن المستدام.

2. الإنفاق السري على الدفاع في تزايد

أنفقت الدول التي شملتها الدراسة في هذا التقرير أكثر من 135 مليار دولار أمريكي على الإنفاق العسكري في عام 2014، والذي يشكل 7.6% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يُعد معدل الإنفاق العسكري لتلك الدول الأعلى في العالم، حيث أنفقت المنطقة في المتوسط 5.1% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع في عام 2014¹. وفي معظم الحالات، يمثل ذلك جزءاً كبيراً من الإنفاق العام. فوفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، على سبيل المثال، يستحوذ الإنفاق على الدفاع والأمن القومي على 30% من مخصصات الميزانية الحكومية.

هناك ارتفاع كبير بشكل خاص في منطقة الخليج. فقد كانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بين أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة الرئيسية منذ عام 2010. وقد زادت واردات الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC) بنسبة 71% في العقد الماضي، في حين حققت المملكة العربية السعودية أكبر زيادة في الإنفاق على التسليح في العالم والتي بلغت 17% بين عامي 2010 و 2015 (SIPRI, 2015). غير أن ما يميز منطقة الشرق الأوسط ليس مجرد حجم أو وتيرة الإنفاق الدفاعي. فالمنطقة تستحوذ حالياً على ما يقرب من 25% من الإنفاق الدفاعي المبهم في العالم². فهناك مبلغ 120 مليار دولار أمريكي أنفق على الدفاع والأمن في العام الماضي يرتبط بغياب شبه كامل للتمحيص المستقل، وعدم وجود هيئة تشريعية تتلقي معلومات مفصلة وفي الوقت المناسب عن ميزانية الدفاع. تبقى السرية عبر المؤسسات الأمنية والدفاعية القاعدة وليس الاستثناء.

الرقابة على ميزانية الدفاع: النتائج

- **لا يتم نشر الميزانيات.** باستثناء الأردن وتونس، لم ينشر أي من البلدان التي شملتها دراسة المؤشر الحكومي لعام 2015 ميزانيته للدفاع، أو أنه قدم فقط أرقاماً غامضة أو إجمالية للغاية.
- **الرقابة ضعيفة.** لا يوجد أي دليل على أن لجان الدفاع البرلمانية في أي دولة في المنطقة يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع. لا يتم توفير معلومات مفصلة عن ميزانية الدفاع لأي لجنة.
- **لا يتم توفير أي معلومات مفيدة عن الإنفاق السري في أي بلد في المنطقة.** لا يعلن أي بلد من بلدان الدراسة عن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع والأمن.

على سبيل المثال:

- **في المملكة العربية السعودية.** يتم الإفصاح عن "سقف أعلى"، ولكن الإنفاق الفعلي على الدفاع غالباً ما يتجاوز الأرقام المدرجة في الميزانية. لم يحدث أبداً أن أفصحت الحكومة عن القيمة النقدية الفعلية التي أنفقتها على استيراد مستلزمات دفاعية أو عن قيمة النفط التي قايضتها كمدفوعات في صفقات أسلحة معينة. وتشير تقديرات مؤسسة IHS الاستشارية للفضاء والدفاع والأمن أن السعودية ستصبح خامس أكبر منفق عسكري في العالم بحلول عام 2020، حيث ستعزز ميزانيتها للدفاع بنسبة 27% على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- **في مصر،** تُعد ميزانية الدفاع التي تقدر بحوالي 4.4 مليار أمريكي سراً من أسرار الدولة. لا تتوافر تلك الميزانية بأي صيغة من الصيغ للجمهور أو للسلطة التشريعية. منذ عام 1979، سُمح للجيش قانوناً بالاحتفاظ بحسابات مصرفية تجارية خاصة به، كما أن ميزانيته مستقلة عن بقية الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يسيطر الجيش على جزء كبير من الاقتصاد من خلال أعمالهم.
- **في البحرين،** يتم الإعلان فقط عن أرقام الإنفاق على الدفاع بشكل عام للجمهور، ولا يُزود البرلمانيون بأي بيانات عن نفقات الدفاع. في فبراير 2011 قال عبد الجليل خليل النائب البرلماني من كتلة الوفاق ورئيس اللجنة المالية سابقاً: "إننا نتحدث هنا عن أعلى الوزارت ميزانية - وزارة تستحوذ على أعلى حصة من النفقات المتكررة (330 مليون درهم بحريني [875 مليون دولار أمريكي] هذا العام و358 مليون درهم بحريني [949 مليون دولار أمريكي] في العام المقبل) - ومع ذلك ليس بمقدورنا معرفة شيء عن أغلب إنفاقها". لم يتغير شيء يذكر في هذا الصدد منذ عام 2011.
- **في لبنان،** أدى الجمود السياسي لمدة طويلة إلى انقطاع البرلمان عن إصدار أي تقارير رسمية حول الانفاق الخاص بالدفاع منذ عام 2012. وقد فشلت الحكومة اللبنانية في الموافقة على أي ميزانية سنوية منذ عام 2005، وتعتمد على المفاوضات غير الرسمية لتشكيل الحوار حول ميزانيات الدفاع المتعاقبة.
- **تمثل الأردن وتونس** أقوى أداء على المستوى الإقليمي، حيث تُنشر ميزانيات أكثر تفصيلاً. في الأردن تتوافر الميزانية المقترحة على الإنترنت لاطلاع للجمهور، بما في ذلك أرقام السقف الأعلى للإنفاق لجميع إدارات الدفاع والأمن باستثناء مديرية المخابرات العامة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تفاصيل كافية عن أي رقابة ذات معنى. في تونس، توفر ميزانية وزارة الدفاع معلومات حول الإنفاق على التدريب، والإنشاءات، والأفراد، والتسليح، والرواتب، والصيانة، ولكن مستوى التفاصيل يختلف من بند لآخر، حيث تتوافر معلومات عامة فقط حول عمليات التسليح العسكرية.

الدفاع كعمل تجاري

- يشكل إشراك الدفاع في القطاع الخاص خطراً كبيراً للفساد في عدد من بلدان في المنطقة، بما في ذلك مصر وإيران واليمن. فأرباح قوات الدفاع (أو الأفراد داخلها) نادراً ما تُعرف، مما يُفاقم من السرية التي تكتنف الإنفاق العسكري. إن انعدام الشفافية في الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، والمغرب، وقطر، وسوريا، واليمن، والأردن يخلق مخاطر تحقيق كبار العاملين في مؤسسات الدفاع فوائد كبيرة من قطاع الأعمال الخاص*: وفي إيران تقدّر قيمة المصالح التجارية لنخبة الحرس الثوري "بمئات المليارات من الدولارات"، ولكن لا تُعرف أرقام دقيقة بسبب انعدام الشفافية. حالياً، أي شيء يملكه الجيش لا يخضع لعمليات التدقيق السنوية العامة.
 - في اليمن، شارك الجيش في الجريمة المنظمة مثل تهريب الديزل والسولار، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر. كانت المؤسسة الاقتصادية اليمنية (YECO) التي يديرها الجيش من بين كبار المستفيدين الرئيسيين من هذه المشاركة.
 - في سوريا، كبار الأفراد داخل مؤسسات الدفاع والاستخبارات ممن لهم علاقات وثيقة بالنخبة الحاكمة. عادةً ما يكون لهم أيضاً مصالح مالية راسخة في الموارد الطبيعية للبلاد. في المغرب، يسمح القانون للأفراد من داخل المؤسسة العسكرية بملكية المنفعة لأعمال تجارية مثل شركات صيد الأسماك على طول ساحل الصحراء الغربية. تشير الدراسة إلى أن هذا أمر سائد بصورة خاصة بين كبار الضباط.
- هناك أيضاً أدلة على بعض الممارسات الجيدة.
- في الكويت، يحظر القانون على مؤسسات الدفاع والأمن الوطنية الاستفادة من ملكية المنفعة لأي نوع من الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، يُحظر على الوزراء صراحةً أثناء توليهم مناصبهم المشاركة ولو بشكل غير مباشر في أي أنشطة تجارية. لم يتوفر أي دليل خلال الدراسة يشير إلى أن أيّاً من مؤسسات الدفاع أو الأمن الكويتية أو العسكريين لهم ملكية منفعة لأعمال تجارية.

* سجلت البلدان 1 أو 0 في أسئلة المؤشر المتعلقة بملكية الشركات التجارية.

3. الإنفاق على الدفاع يتزايد - ولكن هل أصبح الأمن أكثر استتباباً؟

رغم ارتفاع مستوى الإنفاق على الدفاع، هناك أسباب للشك في قدرة مؤسسات المنطقة على الاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية. وتشير الدراسة إلى العديد من القضايا الهامة التي تقوّض القدرة العسكرية:

1. غياب استراتيجيات للدفاع الوطني، مع وجود فرص قوية للمصالح الشخصية والمؤسسية الضيقة للتأثير على صنع القرار؛
2. ضعف الآليات الخاصة بالرقابة المؤسسية وإنفاذ مكافحة الفساد، مما يُمكن لثقافة الإفلات من العقاب؛
3. ضعف الضوابط على الأفراد، الأمر الذي يقوّض الفعالية التشغيلية.

اتخاذ قرارات الدفاع على أساس المصالح الفردية، وليس بناءً على استراتيجية

في مؤسسات الدفاع الفعّالة يتم تحديد الإنفاق على ضوء الاحتياجات الأمنية الحقيقية، مدفوعاً بهدف تحقيق مصالح المواطنين. من واقع تقييماتنا بخصوص المؤشر الحكومي، لم تظهر لنا أدلة على أن التوسع في القوة العسكرية في المنطقة قد تم دعماً لاستراتيجيات للدفاع الوطني. بلدان اثنان فقط، لبنان وتونس، يُجريان نوعاً من الحوار حول سياستهما للدفاع، وحتى في هذين البلدين، لا توجد عملية تشاورية رسمية تتضمن الجمهور، كما أن تأثير السلطة التشريعية على تلك السياسة محدود أو غير موجود.

التخطيط لعمليات التسليح – وهي الآلية التي من خلالها تحدد الدولة الأسلحة التي ستشتريها – غير واضحة أو غير موجودة في كل البلدان التي شملتها الدراسة. ونتيجةً لذلك، يبدو أن القرارات الفردية تتجاوز باستمرار الاحتياجات الفنية.

لصفقات التسليح غير الاستراتيجية تأثير كبير على قدرة الجيوش على القتال الفعّال: فقد يحصل الجيش على معدات غير مناسبة أو لا يستطيع توفير أطقم الأفراد اللازمة لتشغيلها، أو يحصل على منصات متعددة تؤدي نفس الغرض.

على سبيل المثال:

- **في قطر**، لا يوجد دليل على وجود رقابة ذات معنى لعمليات شراء الأسلحة، أو مساءلة عنها. يرى مقيّمنا أن قرارات الشراء أحياناً ما "تبدو غريبة" - مشيراً إلى أنه لا يزال من غير الواضح، على سبيل المثال، لماذا تحتاج قطر إلى أكثر من 100 دبابة - نظراً لصغر مساحة الدولة. الأساس المنطقي وراء عمليات الشراء هذه غير معروف ولا يتم إتاحتها لاطلاع الجمهور. تشير الدلائل إلى أن المشتريات الرئيسية في قطر كانت تُملئها استراتيجيات سياسية بدلاً من كونها الأنسب لتلبية الاحتياجات العسكرية. وبالمثل فإن الشروط السياسية التي تُملئها الدول المصدرة تجاوزت أيضاً مسائل القدرة الفنية.
- وفي **المملكة العربية السعودية**، فإن "تكتيك استخدام مشتريات الدفاع لترسيخ تحالفات" أدى إلى سوء استخدام كبير للميزانية بشراء منصات مختلفة تخدم نفس الغرض. أظهرت نتائج عام 2015 أن الدولة تمتلك الآن أعداداً كبيرة من أنظمة الأسلحة المزدوجة، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طرازي تايفون وF-15 المتماثلين من الناحية التشغيلية، وكذلك حاملات جنود مدرعة متماثلة من كندا وصربيا وألمانيا. يؤدي ذلك إلى تبذير في نفقات هياكل الدعم المطلوبة ومشاكل توافق لا داعي لها.
- وفي **الكويت**، واصل الجيش جهوده المضنية لتدريب الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً والمطلوبين لتشغيل منصات صواريخ باتريوت لديه.
- وفي **العراق**، واجه سلاح الجو صعوبات في تشغيل أنظمة رادار روسية الصنع وطائرات مقاتلة أمريكية الصنع بشكل متزامن. وقال صرح فريق في الجيش العراقي بأن عجز الجيش العراقي مؤخراً عن وقف تقدم مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يرجع إلى افتقاره إلى أسلحة متقدمة وقوة جوية مناسبة - مشيراً إلى أن فرقته التي تتألف من 15,000 جندي لم تتلق أي دعم جوي أو دبابات. هذا رغم أن الولايات المتحدة قدمت وحدها لقوات الأمن العراقية 24 مليار دولار أمريكي للتدريب والمعدات وغيرها من الخدمات منذ عام 2003 (مكتب المساءلة في الحكومة الأمريكية، 2010). وجد تقيّمنا أن العراق لم يبين قرارات شراء الأسلحة على استراتيجية مفتوحة ومُدققة.

إن عدم وجود أي نقاش برلماني يُذكر أو إشراف ذي معنى على عمليات التسليح العسكرية يُمكن من هم في مواقع السلطة من معالجة هذه النظم لمصلحة شخصية.

على سبيل المثال:

- في **اليمن**، وجد تقييمنا أنه في عام 2014 لم يكن لعملية التخطيط لشراء الأسلحة صفة رسمية لدرجة أن الرئيس، وقادة وزارة الدفاع، وقادة الوحدات يمكن أن يشاركوا بطرق مختلفة في مناسبات مختلفة. أفاد مسؤول عسكري تمت مقابلته أن الرقابة كانت لا تكاد تُذكر.
- في **الأردن**، أشارت المقابلات التي أجريت كجزء من الدراسة الخاصة بالمؤشر الحكومي أن المبادرات الخاصة من كبار المسؤولين كان لها تأثير كبير على قرارات شراء الأسلحة.
- في **المملكة العربية السعودية**، يمكن تنفيذ القرارات، بما في ذلك عمليات الشراء الاستراتيجية الكبيرة، بمبادرة شخصية من فرد واحد من العائلة المالكة. لا يبدو أن وزارة الدفاع تبسط سيطرة مركزية على تخطيط عمليات شراء الأسلحة. أحد ضباط الجيش الأمريكي المتقاعدين الذين تمت مقابلتهم ذكر صراحةً أن: "[المملكة العربية السعودية] لديها مخزون من أنواع كثيرة من المعدات العسكرية الغربية، في الواقع خليط غير متجانس من المعدات، تم شراؤه في الغالب بشكل أكبر من منطلق سياسي، أو لأسباب شخصية فاسدة".

ضعف الرقابة المؤسسية

تؤدي آليات الرقابة والإبلاغ القوية دوراً مركزياً في الحفاظ على سيادة القانون. فالرقابة الفعالة من قِبل البرلمان والجمهور، ووكالات شرطة الفساد الداخلية، وحماية المبلغين عن الفساد، تضمن في مجموعها تقديم الفاسدين للمساءلة وتعزيز المؤسسات. رغم وجود بعض المؤسسات التي توفر رقابة مستقلة في المنطقة، فإنها غالباً ما تكون ضعيفة للغاية أو تفتقر إلى الدعم السياسي للعمل بقوة، في حين تُعد آليات إنفاذ القوانين، والسياسات الخاصة بحماية المساءلة والنزاهة ضعيفة بشكل عام. في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، عمليات التدقيق الداخلية لا يتم إجراؤها أساساً أو أنها كانت غير فعالة إلى حد كبير. لم يوفر أي بلد من تلك البلدان أي حماية فعالة للمبلغين عن الفساد سواء من حيث القانون أو الممارسة العملية. هذا جانب حيوي لكشف ومعالجة المخالفات.

على سبيل المثال:

- **30%** من البلدان التي شملتها الدراسة تفتقر إلى أي لجنة برلمانية خاصة بشؤون الدفاع. أظهرت **تونس** نتائج أفضل، حيث يوجد لديها لجنتان لمناقشة سياسة الدفاع.
- وُجد بلدان اثنان فقط لديهما مؤسسات محددة لبناء النزاهة أو الحد من الفساد في قطاع الدفاع اعتُبر أن لها شيء من التأثير ذي المصادقية. لدى دولة **الإمارات العربية المتحدة** وحدة متخصصة لمكافحة الفساد ووحدات تدقيق داخلية بوزارة الدفاع، في حين يوجد بـ **لبنان** وحدة شرطة قضائية عسكرية.

- كانت **ليبيا والأردن** البلدين الوحيدين اللذين أظهرت الدراسة أدلة على أنه تم فيهما إجراء تدقيق خارجي لقوات أو وزارات الدفاع بدرجة من الشفافية والاستقلالية. ومع ذلك، ففي كلتا الحالتين كانت هناك أدلة محل شك على فعاليتها.
- في **العراق**، تم تقويض ديوان الرقابة المالية عن طريق العنف وقتل موظفيه، ونقص التمويل، وغياب الدعم السياسي.
- كان **الأردن** البلد الوحيد الذي ظهر فيه دليل على إجراء عمليات تقييم لمخاطر الفساد بمؤسسات الدفاع بانتظام. وقد أجريت هذه العمليات من خلال مكاتب تدقيق الحسابات التابعة لها.
- رغم ذلك، توفّر عدد محدود من الأدلة على وجود مؤسسات في القطاع العام الأوسع كان من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في الإشراف على مؤسسات الدفاع إذا ما أتيحت لها الصلاحيات الصحيحة والدعم السياسي الكافي. قد تكون **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)** في **المملكة العربية السعودية** أحد الأمثلة الواعدة على ذلك. تقول هيئة نزاهة أن لديها صلاحية للتحقيق في الأمور المتعلقة بقطاع الدفاع، ولكن الأدلة تشير إلى أنه لم يتم ذلك حتى الآن. كما لم يجد مقيّمنا أي دليل على أن نزاهة ساعدت في التحقيق الجاري حالياً في المملكة المتحدة بشأن عقد قيمته 2 مليار جنيه استرليني بين الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية وشركة الدفاع الأوروبية EADS.

يمكن أن يؤدي هذا القصور في الرقابة وفي إنفاذ إجراءات مكافحة الفساد إلى الإفلات من العقاب:

- في **البحرين**، أكد رئيس الوزراء، دون قصد، انعدام المساءلة العسكرية عندما ظهر على فيديو وهو يطمئن ضابطاً كبيراً برّئت ساحته مؤخراً من تهمة تعذيب المتظاهرين قائلاً "إن هذه القوانين لا يمكن تطبيقها عليك". تشير الأدلة التي تم جمعها من الجماعات البحرينية لحقوق الإنسان أيضاً إلى أن الأفراد الذين يحاولون استخدام نظم مكافحة الفساد مثل ديوان المظالم واجهوا إجراءات انتقامية من الحكومة.
- في **المغرب**، وجد التقييم أنه لم يتم إجراء أي تحقيق رسمي في حالتين من حالات الفساد المزعومة ضد جنرالات كبار. لقد أُجري تحقيق داخلي لم يُكشف عنه، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات ضد المتهمين الثلاثة.
- وأخيراً، كما لاحظ مقيّمنا للوضع في **الجزائر**، أظهرت دراسة استقصائية أجريت في 24 محافظة (ولاية) من الولايات الـ 48 في الجزائر أن 85% من الجزائريين الذين تمت مقابلتهم يعتقدون أن المسؤولين يتمتعون بالحصانة من المساءلة عن الانخراط في الفساد.

ضعف الرقابة على العاملين في القطاع

لا تُنشر أرقام دقيقة عن العاملين في قطاع الدفاع في أيٍّ من بلدان المنطقة؛ توفر البحرين والأردن وتونس بعض المعلومات، ولكن لا يُعتقد أنها دقيقة تماماً. لا يوجد مبرر قوي ومعتقود لإخفاء هذه الجوانب من الإنفاق. كما أن آليات مكافحة الفساد من قِبَل العاملين في قطاع الدفاع ضعيفة عموماً في جميع أنحاء المنطقة. الحوكمة من خلال المحسوبية هي النمط السائد - سواء من خلال الأسرة أو القبيلة أو الطائفة أو الصلات الأخرى. يحول هذا السلوك دون تولي الأكفأ للمناصب على أساس الجدارة، ومن ثم تقويض المؤسسات ككل.

على سبيل المثال:

- في **مصر**، ورغم وجود نص قانوني لعملية الترقية، بحسب ما ورد، في كثير من الأحيان يتم التعيين والترقية على أساس الولاء والطاعة لمن هم في السلطة بدلاً من المزايا المهنية. وتشير الدلائل إلى أن نظام التعيين لاختيار الضباط في المستويات المتوسطة والعليا كثيراً ما تم تقويضه من خلال اعتبارات المحسوبية والولاء. يكاد الجيش لا يتعرض لأي مساءلة أمام الدولة.
- في **اليمن**، والتي سجلت مع **سلطنة عُمان** أدنى مستوى بهذا المؤشر، وجدت الدراسة أن جميع المناصب العليا في أجهزة المخابرات يتم شغلها على أساس علاقات المحسوبية السياسية والروابط العائلية. وجدت الدراسة مرة أخرى انتشار الواسطة والمحسوبية على نطاق واسع في الجيش.
- يتمتع كبار الأمراء في **المملكة العربية السعودية** باستقلال غير عادي وغير مقيد في صياغة سياسات دفاعية بعينها. الأمراء الذين يترأسون المؤسسات القوية في الحكومة (بما في ذلك الحرس الوطني، ووزارات الدفاع والداخلية، ولكن أيضاً إمارات المناطق/ المدن الرئيسية) استخدموا سرية الميزانيات وغير ذلك من أصول تلك المؤسسات لتوزيع المزايا والمنافع على القواعد التي تدين بالولاء لهم.
- جاءت **الأردن والإمارات** في مرتبة أعلى من المتوسط في المنطقة من حيث إدارة مخاطر العاملين، رغم أنه لا يزال هناك أدلة على أن التعيينات والترقيات في المستويات العليا من المؤسسة العسكرية تأثرت بالاعتبارات السياسية أو بالتمثيل القبلي. في دولة الإمارات العربية المتحدة، تُشغل المناصب العليا في كل من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من قِبَل مسؤولين تربطهم علاقات قوية مع العائلة الحاكمة و / أو العائلات الهامة الأخرى.

أنظمة العاملين - حالة العراق

ربما تمثل **العراق** أبرز مثال على أن أنظمة العاملين الفاسدة وضعف الضوابط على القوات يمكن أن تؤثر سلباً على الفعالية التشغيلية للجيش.

- وجد التقييم أدلة على أن الجنود قد دفعوا أموالاً لضباط لتجنب تكليفهم بمهام أو بمهام على الخطوط الأمامية. في كثير من الأحيان، زور القادة الكشوف: وهي مشكلة كثيراً ما يشار إليها بظاهرة "رائد الفضاء" أو "الجندي الشبح".
- يقدر أن حالات الهروب من الخدمة قد بلغت 70,000 - 90,000 خلال شهر يونيو 2014 فقط. ويقدر المحلل السياسي العراقي أحمد الشريفي أن محافظة الأنبار كان بها 23,000 من "الجنود الأشباح" - بينما كان هناك 2,000 جندي فقط على الأرض للدفاع عن الرمادي. بالمثل، يدعي تقرير برلماني عراقي أن ثلث الجنود المخصصين للموصل فقط كانوا على رأس العمل عندما سقطت.
- من المرجح أن الفساد داخل المؤسسة العسكرية يوفر الدعم لتنظيم داعش. وتشير تقارير موثوقة إلى تغفل التنظيم في شبكات تهريب النفط التي يشرف عليها ضباط الجيش العراقي. وتشير مزاعم من الموصل أيضاً إلى تورط الجيش العراقي في ابتزاز السكان المدنيين المحليين، بما في ذلك تقارير عن اعتقالات تعسفية وتعذيب.
- قوّض الفساد منظومة القيادة عبر القوات المسلحة بشكل أساسي. في كثير من الأحيان، بوسع الأفراد شراء الرتب العسكرية، حيث توجد أسعار محددة لكل رتبة. ويبدو أن الأسعار آخذة في الارتفاع أيضاً؛ فبينما كانت رتبة قائد فرقة تكلف 20,000 دولار أمريكي في عام 2009، تفيد التقارير أنها صارت تكلف ما يقدر بـ 2,000,000 دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2014. لقد منع هذا النظام بشكل منتظم أفضل الضباط من الوصول إلى القمة، مما يكثف من حدة مشكلة عميقة طويلة الأجل يعاني منها الجيش العراقي منذ تفكيك كادر الضباط إثر سقوط نظام صدام حسين.

4. انعدام ثقة الجمهور والإرهاب

عندما تفقد الحكومات الشرعية لتصرفاتها التي تتعارض مع احتياجات شعوبها، غالباً ما يتبع ذلك اضطرابات أهلية وعنف. رغم وجود العديد من العوامل المساعدة على الصراع، فإن الأدلة تشير إلى أن الفساد داخل القوات المسلحة قد ساهم بالفعل في زعزعة استقرار المنطقة، وفي بعض الحالات،

في إذكاء التطرف:

- في العراق وسوريا، لا يزال مقاتلو تنظيم داعش يروجون لاعتقاد قوي بأنهم يقاتلون للإطاحة بالأنظمة الفاسدة في العالم الإسلامي.
- وبالمثل، يشير التقييم في اليمن إلى أن الحوثيين قد ركزوا في حملاتهم الدعائية على انعدام العدالة الاجتماعية، ويزعمون أن تركيزهم كان إلى حد كبير يمثل حملة لمكافحة الفساد. علاوةً على ذلك، أدى الفساد الحكومي خلال العقود السابقة إلى الفقر وارتفاع معدلات البطالة، حيث كان يعيش 54% من السكان تحت خط الفقر في عام 2012. أصبح الشباب العاطلون والمحرومون كواديسهل تجنيدها من قبل كل من القاعدة والمتمردين الحوثيين.

أظهر المؤشر على أنه في جميع البلدان باستثناء بلدين - تونس والإمارات العربية المتحدة - يعتقد الجمهور أن مؤسسات الدفاع لا تبالي بالتصدي للفساد، أو أن التصريحات الرسمية حول النزاهة هي مجرد بلاغة سياسية. يسهم هذا الاعتقاد المنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة في خطر عدم الاستقرار في بيئة هشة أصلاً وتفتقر إلى هياكل ديمقراطية مرنة وقادرة على الصمود لكي تتحمل، أو تستجيب بفعالية، للصراع. لقد بدأت الحكومات تدرك التهديد الذي يشكله الفساد على الاستقرار:

- في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة، يعتقد الجمهور أن فساد الحكومة كبير. ويشير المقيّم إلى أنه "من المرجح أن معظم برامج الحكومة التي أُطلقت لمكافحة الفساد كانت استجابةً لزيادة مستويات الغضب الشعبي بسبب الرشوة وفضائلها".

- في **إيران**، اعترف أحد أعضاء لجنة تحقيق خاصة في البرلمان الإيراني صراحةً بالتهديد الذي يشكله الفساد وتآكل ثقة الجمهور. وقد حذّر من الكشف العلني عن التحقيق الجاري في الفساد، مشيراً إلى أن: "الإعلان عن تفاصيل الانتهاكات للجمهور قد يضر بالبلاد ويهز ثقة الشعب. الفساد كبير جداً لدرجة أننا نخشى أنه قد يتسبب في صدمة اجتماعية".

تكمّن أحد الطرق الهامة التي يمكن لمؤسسات الدفاع بناء الثقة مع الجمهور في الانخراط مع المجتمع المدني، من خلال الاجتماعات والمشاورات، وتبادل المعلومات. للأسف لم نجد تقريباً أي دليل على أن مؤسسات الدفاع في المنطقة تعمل بمصادقية مع منظمات وطنية مستقلة للمجتمع المدني. في معظم البلدان يُحظر على المجتمع المدني مناقشة مثل هذه القضايا:

- في **مصر**، وجد مقيّمنا أن أي محاولة أو نهج لمناقشة السياسة الدفاعية أو الأمنية يُعد بمثابة خرق للأمن الوطني من قِبَل السلطات. وتُبين تقارير وسائل الإعلام المحلية أيضاً أن منظمات المجتمع المدني قد وجدت أنه حتى الطلبات الأساسية مثل الاستفسار عن عدد تلاميذ المدارس في مصر من وزارة التربية والتعليم يتم رفضه كمسألة تتعلق بالأمن القومي.

- في **سلطنة عُمان** تحظر الحكومة تشكيل جمعيات المجتمع المدني المستقلة، بما في ذلك النقابات العمالية المستقلة والمنظمات المؤيدة للديمقراطية وحقوق الإنسان. وجدت الدراسة أن الحكومة استخدمت عملية التسجيل والترخيص لعرقلة الوجود الشرعي لتلك المنظمات، في حين ذكر ممثلو المجتمع المدني أنهم كانوا يخافون من مناقشة الموضوع حتى فيما بينهم.

- تُظهر **تونس** بعض الممارسات الجيدة في هذا المجال. يوفر المرسوم بقانون رقم 2011-88 في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات الحماية للمنظمات غير الحكومية. لا يمكن معاقبة منظمة غير حكومية (بوقفها أو طردها) إلا بواسطة محكمة تونس. ورغم أنه ليس هناك دليل على وجود سياسة رسمية لوزارة الدفاع للتعامل مع منظمات المجتمع المدني، هناك بعض الأدلة على وجود مشاركة.

5. الحد من التسلح وانتشار الأسلحة

يترتب على السرية المفرطة المفروضة على إدارة ميزانيات الدفاع في المنطقة وانعدام الشفافية على القدرات والنوايا آثار واضحة في تأجيل سباق التسلح الإقليمي. ولكن التعتيم ونقاط الضعف المؤسسية في قطاع الدفاع تُيسر أيضاً حركة الأسلحة عبر الحدود، مما يزيد من احتمال حدوث المزيد من التدهور في الأمن الإقليمي وتوليد المزيد من الأسباب لزيادة الإنفاق على التسلح.

على سبيل المثال:

- **واصلت المملكة العربية السعودية** تمرير الأسلحة إلى المجموعات التي كانت غير قادرة على شراء الأسلحة بنفسها بسبب العقوبات أو افتقارها للتمويل. وفقاً لمقيّمنا للبلد، قامت المملكة العربية السعودية في عام 2013 بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من كرواتيا نيابةً عن المتمردين المناهضين للحكومة في سوريا، وفي عام 2014 بتمويل شراء ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي من الأسلحة الروسية نيابةً عن حكومة مصر. كما نُشرت عربة "الشبل" المدرعة السعودية الصنع (المصنّعة من قِبل المؤسسة العامة للصناعات الحربية، وهي شركة تجارية يمتلكها الجيش) بواسطة الحكومة اليمنية خلال انتفاضة 2011 هناك. من غير المعروف ما إذا كانت هذه المدرعة قد بيعت أو تم منحها للحكومة في صنعاء.
- **في إيران**، ذكرت التقارير أن قائداً في قوة القدس بالحرس الثوري الإيراني سمح لمهربين بتهريب المخدرات عبر إيران في مقابل مساعدة طهران في تسليح قوات حركة طالبان التي تقاتل قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. كما استشهد مقيّمنا لإيران بتقرير من وزارة الخارجية الأمريكية يشير إلى أنه في عام 2014 واصلت إيران تزويد حزب الله "بالتدريب والأسلحة والمتفجرات، فضلاً عن الدعم السياسي، والدبلوماسي، والمالي، والتنظيمي" بالإضافة إلى الدعم المالي بمئات الملايين من الدولارات. لم تتوصل دراستنا إلى أي دليل على وجود أي ضوابط رسمية مناسبة تحكم ذلك.
- **في تونس**، تساعد جهات فاعلة في أمن الدولة في تهريب الأسلحة عبر الحدود، والتي تغذي تدهور الأمن الذي يكافحه جزء آخر من الجيش. كما اتُهم الجيش اليمني بالتورط في تجارة الأسلحة غير المشروعة، فضلاً عن تهريب النفط، والاتجار بالبشر والمخدرات.

6. الدور المحوري للمجتمع الدولي

تم بشكل جيد توثيق الأدلة على وصول أسلحة من مجموعة كبيرة من البلدان إلى أيدي جهات فاعلة مسلحة غير حكومية مثل² الحوثيين وتنظيم داعش. وفقاً لتقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتوفر لداعش وجبهة النصرة حالياً الكثير من المعدات العسكرية التي استولوا عليها من جيوش تقليدية؛ يلاحظ المؤلفون أنه "يمكن تصور حجم هذه الكميات التي تم اغتنامها بتذكر أن داعش في يونيو 2014، استولت على عربات وأسلحة وذخائر تكفي لتسليح وتجهيز أكثر من ثلاث فرق تقليدية في الجيش العراقي". ويشير التقرير أيضاً إلى أن "العديد من الدول الأعضاء أفادت أن الأسلحة التي أرسلت إلى الجمهورية العربية السورية من قبل أطراف فاعلة في المنطقة وخارجها قد انتهت بها الأمر في أيدي داعش وجبهة النصرة".

غير أن الأدلة تشير أيضاً إلى أن الكثير من عمليات البيع والتحويل المخالفة تتم على بعد كبير من بيئات واضح أنها هشة، وتحت ستار رقيق من الشرعية. يخلق ذلك العديد من فرص الفساد.

على سبيل المثال:

- منحت شركة هكلر آند كوخ **الألمانية** للمؤسسة العامة للصناعات الحربية (التي تملكها وزارة الدفاع السعودية) رخصة لإنتاج البندقية الهجومية G36. ورغم أن شروط اتفاقية الترخيص تحظر على المملكة العربية السعودية تصدير البندقية، فقد اشترت المؤسسة مساحة لعرض البندقية في معرض الدفاع الدولي (آيدكس) لعام 2013 – وهو منتدى مصمم لتمكين مصنعي الأسلحة من إبرام صفقات تصدير مع الوفود الحكومية الزائرة.
- **قطر** أيضاً أعادت تصدير أو ببساطة اشترت أسلحة وأعطتها لمجموعات مختلفة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. لا تخضع هذه الصادرات لأي رقابة برلمانية أو مدنية ولا للتمحيص من قبل أجهزة التدقيق في الدولة، وتوفر أسلحة يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفقاً لتقييم البلد، يبدو أن قطر نقّدت العديد من هذه التحويلات بالاشتراك مع حلفاء دوليين.
- لم تكشف **روسيا** أو **إيران** عن أي تفاصيل مالية بشأن صفقة نظام الدفاع الصاروخي S-300 التي تم توقيعها في أغسطس من هذا العام، وتقدر قيمتها بـ 800 مليون دولار أمريكي. لم تفصح إيران عن الأموال الذي استثمرتها في أيٍّ من بنود الدفاع المحددة، سواء تلك التي تشتريها أو تنتجها صناعاتها المحلية. يواصل المسؤولون الإيرانيون التذرع بمخاوف أمنية وطنية غير محددة لتبرير السرية المفروضة على العديد من عمليات الشراء، بما في ذلك تبرير السرية التي تحيط بقاعدة الصناعات الحربية الإيرانية.

عندما تأخذ في الاعتبار خلفية الصراع، والمخاطر العالية لتحويل الأسلحة، وفي بعض الحالات الضعف الحرج لمؤسسات الدفاع إزاء الفساد، نجد أن هناك مبررات أمنية وطنية قوية لأن تركز الدول المصدرة على الحوكمة. إن تصدير القدرة العسكرية لبلد يفتقر إلى أساس قوي لشرعية الدولة يعني التصدير إلى بيئة غير مستقرة بطبيعتها. ومع ذلك، لا توجد أدلة تُذكر على وجود أي تحول كبير في نهج الدول الرئيسية المصدرة للسلاح فيما يتعلق بسياسة تصدير الأسلحة منذ الربيع العربي. لحسن الحظ، هناك أحكام ذات صلة بالفعل، على سبيل المثال الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي حول مراقبة تصدير الأسلحة والذي يمكن تعزيزه بسهولة:

- يتطلب **المعيار 4** النظر في احتمالات النزاع المسلح، وإمكانية أن تُستخدم المعدات لأغراض أخرى غير الأمن والدفاع القوميين، فضلاً عن تأثيرها على الاستقرار الإقليمي - مع مراعاة توازن القوى والإنفاق النسبي على الدفاع. كل هذه العوامل يصعب تقييمها دون المزيد من الشفافية والمساءلة حول الميزانيات والاستراتيجيات.
- وبالمثل، فإن عدم وجود الرقابة المؤسسية يجعل من الصعب التأكد من مدى تحقق **المعيار 6** المتعلق بالالتزام بعدم انتشار الأسلحة، أو **المعيار 7** المتعلق بخطر تحويل الوجهة أو مواصلة التحويل. بالتأكيد، فإن توفر أدلة على وجود ضوابط قوية لمكافحة الفساد يُعد أمراً ضرورياً لتقييم قدرة الدولة على فرض رقابة فعالة على الصادرات.
- وأخيراً، يُلزم **المعيار 8** المصدرين بالنظر في المستويات النسبية للبلد المتلقي من حيث الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أفضلية أن تحقق الدول احتياجاتها المشروعة للأمن والدفاع بأقل تحويل للموارد البشرية والاقتصادية إلى قطاع التسلح. ولكن عندما تكون الميزانيات مبهمّة، و المشتريات لا ترتبط باستراتيجيات، والجمهور لا يشارك في مناقشة جادة حول سياسة الدفاع، فمن الذي يستطيع تحديد ما الذي يشكل حاجة أمنية مشروعة؟ مرة أخرى، زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع الدفاع هي شرط مسبق لاتخاذ هذا القرار.

يمكن استخدام ممارسات عالمية أقوى مثل زيادة الشروط على كلّ من مبيعات الأسلحة وتقديم الخدمات للأسلحة الموجودة بالفعل، وكذلك تحسين إجراءات الترخيص للمستخدم النهائي، لتشجيع قدر أكبر من المساءلة والشفافية. كما يمكن للدول المصدرة أيضاً زيادة شفافية صادراتها كوسيلة لتمكين الرأي العام والبرلمانيين في الدول المتلقية - حتى تلك التي لا يتوفر لها أساس وطني للشفافية أو يتوفر نذّر قليل منه. كما يمكن أيضاً تشجيع وكالات الدفاع ومؤسسات إنفاذ القانون على دمج جهود مكافحة الفساد أو بناء النزاهة في برامج التعاون الدولي.

7. البناء على التقدم القليل الذي تم تحقيقه

من مصلحة قادة المنطقة، وقادة العالم، والمنظمات الدولية زيادة المساءلة والشفافية في مؤسسات الدفاع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن شراء الأسلحة بطريقة شفافة وبناء على استراتيجيات محددة يعزز الفعالية العسكرية ويضمن ملائمة المعدات التي تم شراؤها للمتطلبات العسكرية. كما أنه يعزز شرعية مؤسسات الدولة ويزيد من ثقة الجمهور – وكل ذلك سيُسهم في مكافحة الإرهاب فضلاً عن بناء الثقة بين دول المنطقة.

رغم أن مستوى الضعف إزاء الفساد مرتفع في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك فرص لتعزيز المؤسسات القائمة:

البناء على رقابة السلطة التشريعية:

- ثلاثة بلدان فقط في المنطقة هي **لبنان** و**الكويت** و**تونس**، لديها أحكام وهيئات رسمية للتمحيص التشريعي المستقل فيما يتعلق بشؤون الدفاع. لكي تنجح البرلمانات في مهمتها، ينبغي أن تكون قادرة على تشكيل لجان لشؤون الدفاع تتمتع بالاستقلال، وتمثل البرلمان بشكل جيد، وتُمكن من الوصول إلى المعلومات التي تحتاج إليها.
- توجد أحكام تمهيدية للممثلين التشريعيين في جميع الدول، وأبرزها في **الأردن** و**الإمارات العربية المتحدة**، والتي يمكن تجميعها للحصول على آليات مفيدة. يمكن للتشريعات التمثيلية توفير الثقة للمديرين التنفيذيين بأن الجمهور سيدعمهم، مما سيعزز بدوره سيادة بلدهم.
- في **العراق**، أثار عضو في لجنة الدفاع والأمن في البرلمان تساؤلات حول الفساد في شراء طائرات عسكرية. ينبغي تزويد اللجان التشريعية بصلاحيات قابلة للتنفيذ وتخويلها بالتحقيق في كافة المسائل التي تُعرض عليها، واستدعاء الشهود للمثول أمامها، ورفع الدعاوى القانونية ضد الأفراد والكيانات حيثما كان ذلك مناسباً.

توسيع نطاق وصلاحيات عدة مؤسسات أنشئت حديثاً لمكافحة الفساد:

- في **المملكة العربية السعودية**، يوفر إنشاء لجنة النزاهة "نزاهة" الفرص لإضفاء الطابع المؤسسي على الرقابة شريطة أن يتم توسيع تفويضها ليشمل قطاع الدفاع صراحةً، ويُسمح لها من حيث القانون والممارسة بالعمل بشكل مستقل عن التجاذبات السياسية، وأن تطبق معايير عالية من الشفافية على نفسها.

- وبالمثل، فإن نظام المفتش العام في **العراق**، والوكالة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمفتشية العامة في **اليمن** أمثلة لمؤسسات أنشئت للتصدي للفساد. ورغم أن هذه المنظمات لديها، بلا شك، مشاكل في تفويضها وفعاليتها حالياً، فإنها يمكن أن تكون أدوات حيوية للتصدي للفساد إذا ما تم توسيعها وتقويتها.

مواصلة الخطوات نحو مزيد من الشفافية والتمحيص في الشراء وإعداد الميزانية:

- في **الأردن**، هناك مبادرة للشراء الإلكتروني في قطاع الدفاع يمكن توسيع نطاقها ليتسنى جعل عملية الشراء شفافة وتنافسية لجميع مشتريات الدفاع غير السرية، وهو إجراء نفذه بنجاح عدد كبير من وزارات الدفاع في جميع أنحاء العالم.
- في **تونس**، شفافية ميزانية الدفاع آخذة في التحسن. لجعل التدقيق أكثر فعالية، ينبغي توفير قدر أكبر من المعلومات بطريقة مُيسرة للجمهور.

إشراك الجمهور

تُعد المشاركة الملموسة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والانفتاح عليهما من المفاتيح الهامة لبناء ثقة الجمهور. كانت هناك بعض الأمثلة الجيدة لمؤسسات دفاع اتخذت خطوات في هذا الاتجاه:

- تنشر وزارة الدفاع **التونسية** بعض الأنشطة على موقعها على الإنترنت، وتوفر إحاطات إعلامية لوسائل الإعلام، وتقوم بعدة أنشطة لإشراك المجتمع المدني.
- قبل المصادمات الأخيرة، عقدت وزارة الدفاع **اليمنية** أول مؤتمر صحفي لها على الإطلاق.
- أكملت حكومات كلٍّ من **العراق** و**الأردن** و**المملكة العربية السعودية** مراجعة حكومية للدراسة التي أجريت بشأن المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع لعام 2015، مما يدل على رغبة جديرة بالملاحظة لفتح حوار مع منظمة غير حكومية دولية حول قضايا الفساد.
- هناك أدلة على أن وسائل الإعلام تمكنت من الانخراط في شيء من الحوار المتعلق بالدفاع في **ليبيا** و**تونس**. ينبغي تعزيز هذا النسق - بإشراك الجمهور في حوكمة قطاع الدفاع هو الطريق لبناء مؤسسات دفاع فعّالة وقابلة للمساءلة تخدم وتحمي شعوبها.

قائمة المراجع

ATKearney, 2013. GCC Defense Offset Programs: The Trillion-Dollar Opportunity. [Online]

Available at: https://www.atkearney.com/paper/-/asset_publisher/dVxv4Hz2h8bS/content/gcc-defense-offset-programs-the-trillion-dollar-opportunity/10192

Cordesman, A. H. & Peacock, M., 2015. Military Spending and Arms Sales in the Gulf: How the Arab Gulf States Now Dominate the Changes in the Military Balance. [Online]

Available at: http://csis.org/files/publication/150428_military_spending.pdf

Economist Intelligence Unit, 2015. Democracy Index 2014: Democracy and its discontents. [Online]

Available at: http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=Democracy0115

Nereim, V., 2015. \$50 Oil Puts Saudi Budget Deficit Beyond Reach of Spending Cuts. [Online]

Available at: <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-09-16/-50-oil-puts-saudi-budget-deficit-beyond-reach-of-spending-cuts>

SIPRI, 2015. "13 Apr. 2015: US military spending falls, increases in eastern Europe, Middle East, Africa and Asia says SIPRI". [Online]

Available at: <http://www.sipri.org/media/pressreleases/2015/milex-april-2015>

SIPRI, 2015. "The United States leads upward trend in arms exports, Asian and Gulf states arms imports up, says SIPRI". [Online]

Available at: <http://www.sipri.org/media/pressreleases/2015/at-march-2015>

SIPRI, 2015. SIPRI Fact Sheet: Trends In World Military Expenditure, 2014. [Online]

Available at: <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1504.pdf>

Transparency International UK Defence & Security Programme, 2013. Middle East and North Africa Report 2013. [Online]

Available at: <http://government.defenceindex.org/sites/default/files/documents/GI-mena-report-en.pdf>

United Nations Security Council, 2014. S/2014/815 The Islamic State in Iraq and the Levant and the Al-Nusrah Front for the People of the Levant: report and recommendations submitted pursuant to resolution 2170 (2014). [Online]

Available at: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2014_815.pdf

US Government Accountability Office, 2010. GAO-10-304: Iraq Has a Cumulative Budget Surplus, Offering the Potential for Further Cost-Sharing. [Online]

Available at: <http://www.gao.gov/products/GAO-10-304>

أنشطة برنامج الدفاع والأمن بمنظمة الشفافية الدولية (TI-DSP) في المنطقة

نظم برنامج TI-DSP الأنشطة التالية في المنطقة في السنوات الأخيرة:

أطلقنا الإصدار السابق للمؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2013 في بيروت بالتعاون مع الجمعية اللبنانية للشفافية، وهي فرعنا القطري. افتتح الحدث القائد العام للقوات المسلحة اللبنانية. قبل إطلاق المؤشر، عقدنا ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء المنطقة.

وبعد هذا الحدث، استضاف برنامج TI-DSP مع الجمعية اللبنانية للشفافية مائدة نقاش مستديرة مع قيادة القوات المسلحة اللبنانية حول موضوع تعزيز النزاهة والحد من مخاطر الفساد.

في الأردن، قام برنامج TI-DSP والتحالف الأردني رشيد للنزاهة والشفافية بدعم دورة تمهيدية عن بناء النزاهة أقامتها أكاديمية الدفاع في المملكة المتحدة (UKDA)، والتي استهدفت ضباط الرتب المتوسطة والعليا. أقيمت هذه الدورة في فبراير 2015، وسيتم تكرارها في أكتوبر عام 2015. كما تجري حالياً مناقشات بين برنامج TI-DSP وأكاديمية UKDA من جهة ووزارة الدفاع الأردنية من جهة لترتيب برنامج إعارة مكثف لبناء النزاهة لضباط الرتب المتوسطة إلى مكاتب برنامج TI-DSP في لندن حول القضايا المتعلقة بالفساد في قطاع الدفاع.

كان لبرنامج TI-DSP عدة مشاركات مع المملكة العربية السعودية، بما في ذلك حوار طويل الأمد مع نزاهة (وكالة مكافحة الفساد بالسعودية) ومشاركات مع القطاع الخاص. زار البرنامج البلاد تلبيةً لدعوة من نائب وزير سابق وتعاون مع وزارة الدفاع حول دراسة متعددة الأقطار للبرنامج حول قواعد السلوك في وزارات الدفاع والقوات المسلحة وذلك لترجمتها

قام برنامج TI-DSP ومنظمة أنا أراقب تونس، وهي نقطة الاتصال الوطنية مع منظمة الشفافية الدولية، بعقد لقاء مشترك مع وزارة الدفاع التونسية لمناقشة المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع والسبل المحتملة للتعاون. كما عُقد أيضاً اجتماع مشترك ضم منظمة أنا أراقب تونس وأعضاء برلمانيين لمناقشة القضايا المتعلقة بالرقابة البرلمانية على مؤسسة الدفاع بتونس.

في اليمن، عمل برنامج TI-DSP مع الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، الفريق اليمني للشفافية والنزاهة (YTTI)، في مشروع يركز على بناء قدرات وخبرات المجتمع المدني، ووضع توصيات للإصلاح بالتعاون مع الحكومة. استضافنا اجتماع مائدة مستديرة ضم ممثلين عن وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، والحوار الوطني، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. وفي أعقاب ذلك، نشر فريق YTTI مجموعة من التوصيات لزيادة النزاهة في الدفاع والأمن، وشرع في إعداد مساهمته في خطط إصلاح نظام المشتريات الحكومية. توقف هذا العمل في عام 2015 بعد اندلاع النزاع الأخير في البلاد.

المنهجية

يقيس المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع مستويات مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع الوطنية، ويحسب لكل بلد مستوى يتراوح من الأسوأ. يتم تحديد هذه التصنيفات على أساس الدرجة التي (ف الأفضل) إلى سجلتها الحكومة في تقييم مكوّن من 77 سؤالاً، وتتراوح درجة كل سؤال بين 0 و 4. تحدد النسبة المئوية للدرجة الكلية التصنيف النهائي للحكومة. تم أيضاً تقسيم البلدان وفق خمسة مجالات للمخاطر: مخاطر سياسية، ومخاطر مالية، ومخاطر تتعلق بالعاملين، ومخاطر تتعلق بالعمليات، ومخاطر تتعلق بالمشتريات.

يتم دراسة كل بلد من قبل خبير مقيم باستخدام مجموعة موحدة من الأسئلة والإجابات النموذجية. يتم بعد ذلك مراجعة التقييم بشكل مستقل من قبل عدد قد يصل إلى ثلاثة مراجعين، وحيثما أمكن، الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية بالبلد. كما ندعو أيضاً الحكومة لإجراء مراجعة للتقييم وتقديم معلومات إضافية. في عام 2015، قدمت أربع حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مراجعاً، وهي: الأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وتونس.

أحد الأسئلة الأكثر شيوعاً هو كيف يمكن للمؤشر تقييم الدول التي تكون أن غياب TI-DSP فيها المعلومات حول قضايا الدفاع سرية للغاية. يرى برنامج الشفافية في هياكل الدفاع يشكل مخاطر كبيرة للفساد مثل غياب الهياكل نفسها. وبالتالي فإن مستوى المعلومات التي يمكن التحقق منها بشكل مستقل يؤثر بشكل مباشر على الدرجة المسجلة لكل سؤال. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن السرية يمكن أن تجعل من الصعب الحصول على دراسات الحالة وغيرها من الأمثلة، وأن تؤخر اطلاع الصحفيين أو الباحثين أو القانونيين عليها. لهذا السبب، فإن بعض الأمثلة المذكورة في هذا المؤشر يعود تاريخها إلى ما قبل عام 2013.

يعمل برنامج الدفاع والأمن بمنظمة
الشفافية الدولية على الحد
من الفساد في مجال الدفاع والأمن
في جميع أنحاء العالم

GOVERNMENT.DEFENCEINDEX.ORG
TI-DEFENCE.ORG